الأمم المتحدة

TD/B/WP/332

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
29 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الثامنة والثمانون

جنيف، 7–11 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

في عام 2023، ظل التعاون التقني للأونكتاد يكتسب زخماً. وبعد ثلاث سنوات من النمو المتتالي، بلغ إجمالي نفقات التعاون التقني مستوى عالٍ آخر بلغ 57,27 مليون دولار. وارتفعت النفقات في إطار آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" بنسبة 15 في المائة، فتجاوزت لأول مرة 6 ملايين دولار، أي ما يمثل 11 في المائة من نفقات التعاون التقني. وفي عام 2023، استفادت أقل البلدان نمواً من 42 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني.

وانتعش التمويل الطوعي لصناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني ليصل إلى 49,90 مليون دولار، وهو ثاني أعلى مستوى منذ عام 2018 وأقل بنسبة 3 في المائة فقط من أعلى مستوى تاريخي سُجِّل في عام 2021. وساهم في هذه الزيادة، إلى حد كبير، الزيادة الهامة في الدعم التمويلي من الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي والقطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بإدارة التعاون التقني، واصل الأونكتاد تعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة، والاستفادة من الشراكات الداخلية والخارجية، لتعزيز كفاءة وفعالية التعاون التقني، وتحديث قاعدة بيانات الطلبات في الوقت المناسب، والتقدم المطرد في تصميم إطار النتائج الشامل من أجل تعزيز المساءلة عن عمل الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر الأونكتاد التزامه بالمشاركة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تعزيز المشاركة مع نظام المنسقين المقيمين والرقم القياسي الذي بلغ 2,89 مليون دولار والذي تم الحصول عليه في عام 2023 من خلال الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المتاحة على الصعيد القطري.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- أُعِد هذا التقرير من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وسيُقدَّم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي بغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرا وفي سلسلة من المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية من عام 2008 إلى عام 2023. ويوصي المجلس، في هذه المقررات، بالقيام بمزيد من التفاعل المنظم بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة، التي هي آلية التشاور الرئيسية بين الدول الأعضاء في جميع قضايا التعاون التقني.

2- وترد في هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويلها خلال عام 2023. ويُقدم التقرير تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه ويُبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. ويعرض أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وأخيراً، يقدم استنتاجات واقتراحات من أجل المضي قدماً.

3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى إدماج الوكالات غير المقيمة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وإلى زيادة التأكيد على دور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها.

أولاً- مصادر التمويل

4- تُموَّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسين هما:

(أ) تمويل الصناديق الاستئمانية، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة لصناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني من فرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن القطاعين العام والخاص؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة بين الوكالات في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعماً أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين غير مدرجة في موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية، وإنما هي معروضة بشكل منفصل في الفرع دال من الفصل الأول.

ألف- موارد الصناديق الاستئمانية

6- استمر تقلب التمويل الطوعي لصناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني. ففي عام 2023، بلغ إجمالي الموارد الخارجة عن الميزانية للتعاون التقني 49,90 مليون دولار، بزيادة قدرها 20 في المائة على أساس سنوي، وفوق متوسط السنوات الخمس للفترة 2018-2022 بنسبة 21 في المائة. وكانت هذه

الزيادة مدفوعة بزيادات في فئات مصادر التمويل الأربع، لا سيما من الاقتصادات المتقدمة النمو والاتحاد الأوروبي والقطاعين العام والخاص (الشكل 1)[(1)].

الشكل 1

مصادر موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد

(بآلاف الدولارات)

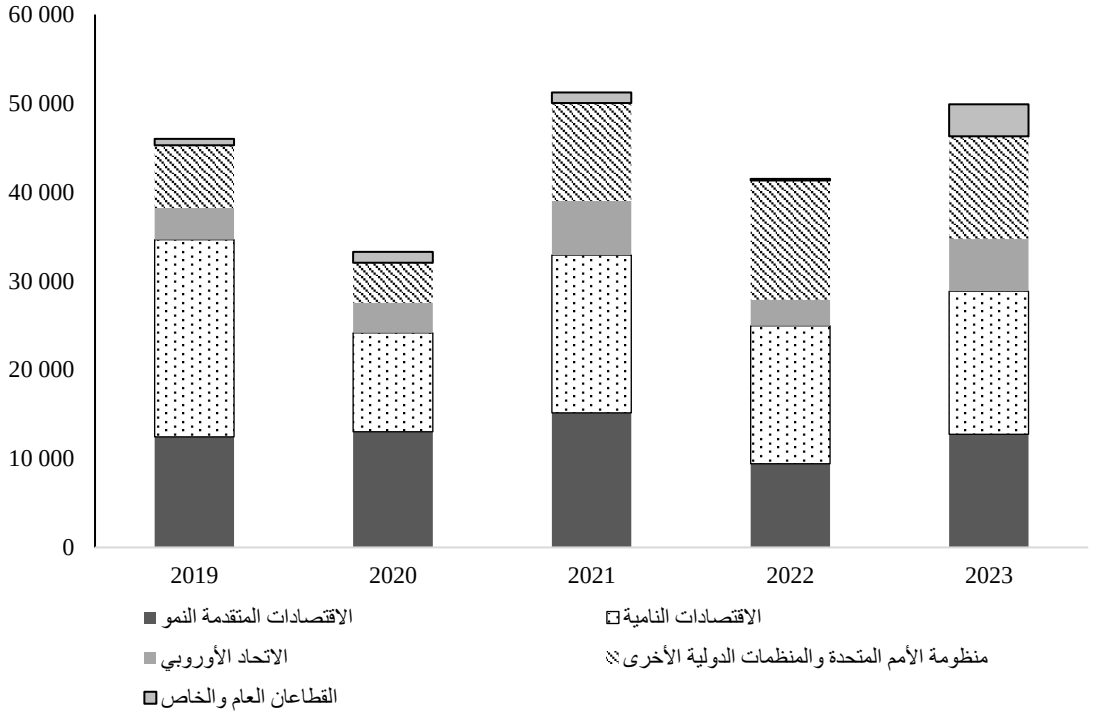

المصدر: الأونكتاد

ملاحظات: لا يشمل المجموع المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. ويعتمد جزء كبير من التمويل الوارد من الاقتصادات النامية على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/332/Add.2، الجدول 15). وروجعت المساهمات من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية للفترة 2019–2020 وفقاً للتصنيف الجديد.

7- وانتعشت مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو في الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني بشكل ملحوظ، من 9,43 مليون دولار في عام 2022 إلى 12,74 مليون دولار في عام 2023، أي بزيادة قدرها 35 في المائة، كما زادت حصتها من إجمالي التمويل الطوعي من 23 إلى 26 في المائة. وفي عام 2023، كانت مملكة هولندا أكبر مساهم من الاقتصادات المتقدمة النمو، حيث بلغت مساهماتها 4,84 مليون دولار. وساهمت كل من ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بما يتراوح بين 1,4 و2 مليون دولار. وبلغت مساهمات هذه الجهات المانحة الأربع مجتمعة نسبة 76 في المائة من

(1) الغرض من تصنيف الاقتصادات حسب الحالة الإنمائية هو التيسير الإحصائي ولا يعبر عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تعد شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تعتمد تصنيف المناطق النامية والمناطق المتقدمة في الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي، ولكن يمكن الاستمرار في تطبيق التصنيف. وفي التصنيف الذي يطبقه الأونكتاد، تشكل جمهورية كوريا جزءاً من مجموعة البلدان المتقدمة (على النحو المسجل في الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد (انظر TD/B/68/3)؛ لمزيد من المعلومات، انظر التصنيفات في قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

مجموع مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو في التعاون التقني للأونكتاد. وكانت حوالي 4 في المائة من مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو ممولة ذاتياً، مثل مساهمة ألبانيا في تنفيذ مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في إدارة الجمارك. ومن حيث مجموع المساهمات المتراكمة على مدى السنوات الخمس الماضية، ظلت ألمانيا وسويسرا ومملكة هولندا إلى حد بعيد أكبر ثلاثة بلدان مانحة من بين البلدان المتقدمة النمو، إذ ساهم كل منها مساهمة تتراوح بين 12,9 و15 مليون دولار (الشكل 2). وتلتها المملكة المتحدة ونيوزيلندا اللتان سجلتا مساهمات متراكمة بقيمة 5,49 مليون دولار و4,24 مليون دولار، على التوالي. وفي عام 2023، كانت المساهمات المقدمة من الاقتصادات المتقدمة النمو موجهة بصفة رئيسية إلى منتجات التعاون التقني مثل نظام أسيكودا، وتيسير الأعمال، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتجارة المستدامة والبيئة، وتيسير التجارة.

الشكل 2

المساهمات المتراكمة من مساهمي الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية الرئيسية

(بآلاف الدولارات)

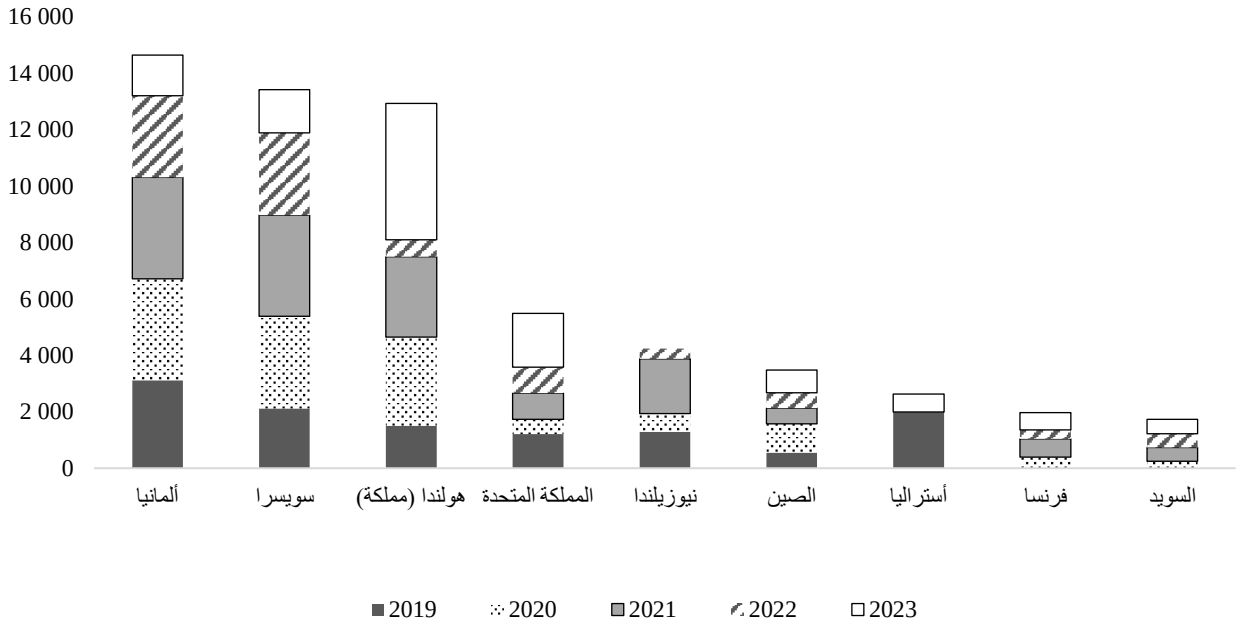

المصدر: الأونكتاد

8- زاد التمويل المقدم من الاقتصادات النامية بنسبة 4 في المائة عن مستوى عام 2022، ليصل إلى 16,10 مليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل 32 في المائة من إجمالي موارد الصندوق الاستئماني. والجدير بالذكر أن 93 في المائة من التمويل المقدم من الاقتصادات النامية خُصص للأنشطة المضطلع بها في اقتصاداتها المختلفة، أساساً لتنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية (77 في المائة) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (4 في المائة). وخُصصت نسبة 7 في المائة من التمويل الوارد من البلدان النامية (1,13 مليون دولار) لدعم التعاون التقني للأونكتاد الذي تستفيد منه اقتصادات نامية أخرى. وضمن هذه الفئة، ظلت الصين أكبر مساهم.

9- وضاعف الاتحاد الأوروبي مساهماته في التعاون التقني للأونكتاد، من 2,92 مليون دولار في عام 2022 إلى 5,87 مليون دولار في عام 2023، وهو ما يقارب المستوى العالي الذي بلغ 6,07 مليون دولار في عام 2021. وبالتالي، زادت حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني من 7 في المائة في عام 2022 إلى 12 في المائة في عام 2023. ووُجِّهت المساهمات

بشكل رئيسي لدعم مشروع حول بناء القدرات في إبرام اتفاقات الاستثمارات الدولية وتيسيرها؛ ومشاريع نظام أسيكودا في جمهورية مولدوفا والدول الأعضاء في منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في منطقة المحيط الهادئ؛ ونظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والبرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد في أنغولا. وأسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معاً بمبلغ 13,81 ملايين دولار لفائدة الأونكتاد في عام 2023، وهو ما يمثل نسبة 28 في المائة من مجموع موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية، أي بزيادة 19 في المائة في عام 2022.

10- وبعد عامين من النمو المتتالي، انخفضت المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى 11,57 مليون دولار في عام 2023، أو أقل بنسبة 14 في المائة من المستوى العالي الذي بلغته في عام 2022، لكنها أعلى بنسبة 36 في المائة من متوسط السنوات الخمس للفترة 2018-2022. وأكبر ثلاثة مساهمين ضمن هذه الفئة هم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 3,22 مليون دولار لتمويل مشروعين من مشاريع برنامج أسيكودا في أفغانستان وتركمانستان.

11- وفي عام 2023، وصل التمويل من القطاعين العام والخاص إلى 3,62 مليون دولار، وهو أعلى مستوى في عقد من الزمن، وما يقرب من أربعة أضعاف متوسط الفترة 2018-2022 الذي بلغ 0,83 مليون دولار. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى المساهمات الجديدة الواردة من القطاع الخاص، بما في ذلك مبلغ 0,88 مليون دولار من شركة تنمية خاصة في المملكة المتحدة، التي تم تقديمها في إطار مشروع تنمية القطاع الخاص المبتكر الذي يموله البنك الدولي، والذي تعمل الشركة كوكالة منفِّذة له، لدعم تنفيذ مشروع تيسير الأعمال في دولة فلسطين.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

12- تُدرَج موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وتردُ تباعاً في البابين 23 و35 من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ففي عام 2023، انخفضت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية بنسبة 24 في المائة، لتصل إلى 3,64 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض النفقات في إطار حساب التنمية. وبالتالي، انخفضت حصتهما من مجموع نفقات التعاون التقني من 9 في المائة في عام 2022 إلى 6 في المائة في عام 2023.

13- وبلغت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، المستخدم أساساً للخدمات الاستشارية وأنشطة التدريب، 1,99 مليون دولار في عام 2023، أي بزيادة 17 في المائة مقارنة بعام 2022. ومن أنشطة بناء القدرات التي استُخدِمت من أجلها الموارد في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني دورة الأونكتاد التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي تُعرف باسم الدورات المقررة في الفقرة 166. وفي عام 2023، قدم الأونكتاد ست دورات قصيرة للمندوبين المقيمين في جنيف ودورتين إقليميتين، لأوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستُخدمت الموارد المدرجَة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني أيضاً لدعم البلدان النامية في تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية واستراتيجيات التجارة الإلكترونية؛ ومجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا المتعلقة بقواعد المنشأ، بما في ذلك من خلال توفير دورات تدريبية لمناقشة وإعداد ومحاكاة المفاوضات المتعلقة بقواعد المنشأ؛ والبلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً. وفي عام 2023، أُعِد توصيف

مواطن الضعف لكمبوديا، وقُدمت خدمات استشارية وحلقات عمل لبناء القدرات من أجل المساعدة في تجهيز كمبوديا لمواجهة التغيرات التجارية المرتبطة بالخروج من قائمة أقل البلدان نمواً.

14- وحساب التنمية آلية تمويل مهمة لدعم مشاريع تنمية القدرات التي تنفذها 10 كيانات اقتصادية واجتماعية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد. ففي عام 2023، نفذ الأونكتاد 17 مشروعاً من مشاريع حساب التنمية، بما في ذلك مشاريع مشتركة شارك فيها الأونكتاد. وبلغ إجمالي النفقات في إطار هذه المشاريع 1,65 مليون دولار، مما يشكل انخفاضاً قدره 46 في المائة مقارنة بعام 2022. وساهمت عدة عوامل في هذا الانخفاض، ولا سيما إغلاق أربعة مشاريع مشتركة متعلقة بالجائحة نُفذت في الفترة 2020-2022 وتنفيذ عدة مشاريع مشتركة خُصص فيها جزء كبير من أموال المشاريع لكيانات منفذة أخرى، مما أدى إلى انخفاض النفقات التي سجلها الأونكتاد.

15- وفي إطار الشريحة السابعة عشرة الجديدة من حساب التنمية، التي تركز على موضوع تغير المناخ، أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية تمويل ثلاثة مشاريع للأونكتاد يبلغ مجموع ميزانيتها 2,47 مليون دولار. وتغطي هذه المشاريع قضايا مثل تيسير التجارة الذكية مناخياً؛ وقدرات إنتاجية أقوى وأكثر اخضراراً من أجل انتقالات عادلة؛ واستراتيجيات تصدير المنتجات المستدامة وإمكانية اقتفاء الأثر من أجل اقتصاد أخضر ومستدام وشامل. وبالإضافة إلى ذلك، سينفذ الأونكتاد، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مشروعاً حول العمل المناخي القائم على الأدلة من خلال الذكاء الاصطناعي وابتكار البيانات. ويُتوقَّع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام 2025 بعد موافقة الجمعية العامة على ميزانية حساب التنمية.

16- وتُعطى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، الأولوية في الاستفادة من مشاريع الأونكتاد في إطار حساب التنمية. فمن بين 14 مشروعاً نشطاً يقودها الأونكتاد وتمولها الشرائح من الثالثة عشرة إلى السادسة عشرة من حساب التنمية، مثلاً، هناك أربعة مشاريع تركز حصرياً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وسبعة مشاريع تركز عليها جزئياً. ويُسلَّط الضوء في الإطار التالي على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى النتائج الرئيسية.

تعاون الأونكتاد التقني مع الدول الجزرية الصغيرة النامية: بناء القدرة على الصمود والنهوض بالتنمية المستدامة

يدعم الأونكتاد الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال التمويل في إطار حساب التنمية، في معالجة مواطن الضعف النظمية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية.

وفي منطقة المحيط الهادئ، عمل الأونكتاد مع مجموعة رأس الحربة الميلانيزية لزيادة قدرة دولها الأعضاء الأربع، وهي بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي، على تحديد وتعزيز الروابط التآزرية بين تشجيع التجارة الخضراء والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وبحلول نهاية المشروع في نهاية عام 2023، كان 346 من أصحاب المصلحة قد شاركوا في حلقات عمل وطنية وإقليمية. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت أمانة المجموعة ودولها الأعضاء قد صادقت على خطة العمل دون الإقليمية لتحسين التجارة الخضراء والمستدامة. وعلى الصعيد الوطني، أدت توصيات المشروع بالفعل إلى تغييرات في السياسات. ففي بابوا غينيا الجديدة، مثلاً، صدر في آذار/مارس 2024 معيار استدامة طوعي جديد للفانيليا كنتيجة مباشرة لتنفيذ المشروع.

وفي منطقة البحر الكاريبي، دعم الأونكتاد بربادوس وبليز وكوستاريكا في تعزيز التجارة المستدامة للمنتجات والخدمات في القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيطات من خلال تصميم استراتيجيات اقتصاد وتجارة المحيطات وتنفيذها. ويتمثل أحد إنجازات المشروع في إطلاق وتسجيل العلامة التجارية الجماعية "بورا فيدا للمأكولات

البحرية وتربية الأحياء المائية" في كوستاريكا، للمنتجات السمكية ومنتجات المأكولات البحرية المستدامة والمسؤولة، وهي أول علامة تجارية من هذا النوع في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وخلال الجائحة، كان لا بد من تعديل أنشطة المشروع لمساعدة أصحاب المصلحة على تقييم تأثير الجائحة على سلاسل القيمة الرئيسية للأسماك والمأكولات البحرية وتقديم توصيات لإعادة التطوير والاستدامة والقدرة على الصمود.

وفي أفريقيا، يقوم الأونكتاد حالياً بتنفيذ عدة مشاريع تغطي مجالات تقييم التكنولوجيا، والموانئ الذكية المستدامة، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتعبئة الموارد المالية الخارجية لما بعد الجائحة.

وهذه بعض الأمثلة على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار حساب التنمية. ففي عام 2023، ركز 28 مشروعاً بشكل عام على الدول الجزرية الصغيرة النامية حصرياً، وبلغت النفقات في إطار هذه المشاريع 9,67 مليون دولار، وهو ما يمثل 17 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني في عام 2023.

المصدر: الأونكتاد.

جيم- دعم آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" للبرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

17- المجموعة المشتركة بين الوكالات، التي يقودها الأونكتاد بمشاركة 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، هي آلية مشتركة بين الوكالات مكرسة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيد القطري. وتقدم المجموعة المشتركة بين الوكالات مساهمة ملموسة ومباشرة في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تنسيق عمليات مشتركة بين الوكالات في بلدان محددة ومن خلال الاستعانة بآليات تمويل مبتكرة مثل آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء".

18- وفي عام 2023، حصل الأونكتاد من آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، التي تتألف من مساهمات شركاء محددين وصناديق استئمانية متعددة المانحين، على مبلغ قياسي جديد قدره 7,02 ملايين دولار، مسجلاً بذلك نمواً قوياً بنسبة 23 في المائة (الشكل 3).

الشكل 3

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"

(بآلاف الدولارات)

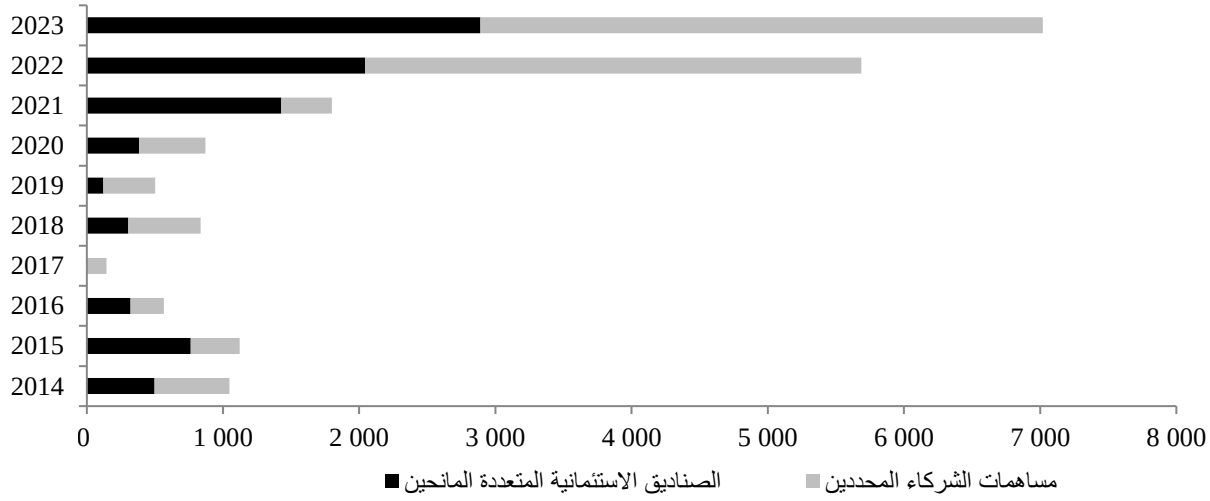

المصدر: الأونكتاد.

1- مساهمات الشركاء المحددين

19- مساهمات الشركاء المحددين هي مساهمات مباشرة لوكالة واحدة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم العمليات المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2023، تلقى الأونكتاد مساهمات بلغت 4,13 ملايين دولار. وشمل ذلك العديد من المساهمات التي قدمتها وكالات أخرى في المجموعة المشتركة بين الوكالات من خلال اتفاقات التحويل من الأمم المتحدة إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك مساهمات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشاريع لتيسير التجارة في أفغانستان وتركمانستان.

2- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

20- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين هي آليات للتمويل الجماعي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنتظم في هيكل يشمل ممثلي منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وفي عام 2023، ظل وصول الأونكتاد إلى هذه الأموال يتزايد، لا سيما مع وصول المخصصات السنوية التي يتلقاها الأونكتاد إلى رقم قياسي جديد بلغ 2,89 مليون دولار، بزيادة قدرها 41 في المائة مقارنة بعام 2022. وستدعم هذه المساهمات مشاركة الأونكتاد في العديد من المشاريع المشتركة، بما في ذلك التنفيذ المستمر لمشروع لتيسير التجارة في أفغانستان، ومبادرة مشتركة بشأن ثورة البيانات في جزر القمر، وبرنامج الاقتصاد الرقمي في المحيط الهادئ.

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

21- بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، تُقدم بعض الجهات المانحة الدعم إلى برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين، الذي ينفَّذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

22- وفي عام 2023، استمر عدد الموظفين الفنيين المبتدئين العاملين في الأونكتاد في الارتفاع، حيث بلغ تسعة موظفين، مقارنة بثمانية موظفين في عام 2022 وخمسة موظفين في عام 2021. وساهموا في عمل خمس من شعب الأونكتاد، حيث عمل أربعة موظفين في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وموظفان في شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وموظف واحد في كل من الشعب الثلاث الأخرى[(2)]. وفي عام 2023، ساهمت ست دول في البرنامج؛ فقامت ألمانيا والصين واليابان برعاية موظفَيْن لكل منها وقامت إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة برعاية موظف واحد لكل منها. وفي عام 2023، استأنفت فرنسا دعمها للبرنامج ورعت موظفاً فنياً مبتدئاً واحداً في برنامج أسيكودا. وبدعم مالي من اليابان، استضاف الأونكتاد أول موظفيْن فنييْن مبتدِئيْن من اليابان منذ عام 2017.

23- ويتيح برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين للمهنيين الشبان فرصة فريدة للمشاركة في العمل التحليلي والتنفيذي الذي يضطلع به الأونكتاد. وبالنسبة للعديد منهم، كان التدريب الذي تلقوه في الأونكتاد نقطة انطلاق لتطورهم الوظيفي لاحقاً. ويفوق الطلب في أمانة الأونكتاد على الموظفين الفنيين المبتدئين العرض بكثير. لذلك، تكرر الأمانة طلبها إلى الجهات المانحة التي في مقدورها رعاية موظفين فنيين مبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية، أن تنظر في إمكانية القيام بذلك.

(2) انظر TD/B/WP/332/Add.2، الجدول 9.

ثانياً- النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

24- بعد زيادة كبيرة في عام 2022، ارتفع إجمالي نفقات التعاون التقني مرة أخرى، في عام 2023، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 57,27 مليون دولار، بزيادة قدرها 5 في المائة عن عام 2022[3]. وارتفعت النفقات في إطار الصناديق الاستئمانية بنسبة 7 في المائة، لتصل إلى 47,42 مليون دولار، وهو ما يمثل 83 في المائة من إجمالي النفقات في عام 2023. وبلغت النفقات في إطار آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" 6,21 مليون دولار، لتصل إلى نسبة 11 في المائة من مجموع النفقات في عام 2023. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية إلى 3,64 مليون دولار، وذلك جزئياً بسبب إغلاق المشاريع المشتركة المتعلقة بالجائحة في إطار حساب التنمية. وبناءً على ذلك، انخفضت الحصة المقابلة من مجموع النفقات من 9 في المائة في عام 2022 إلى 6 في المائة في عام 2023 (الشكل 4).

الشكل 4

نفقات التعاون التقني، حسب مصدر التمويل

(بآلاف الدولارات وبالنسبة المئوية)

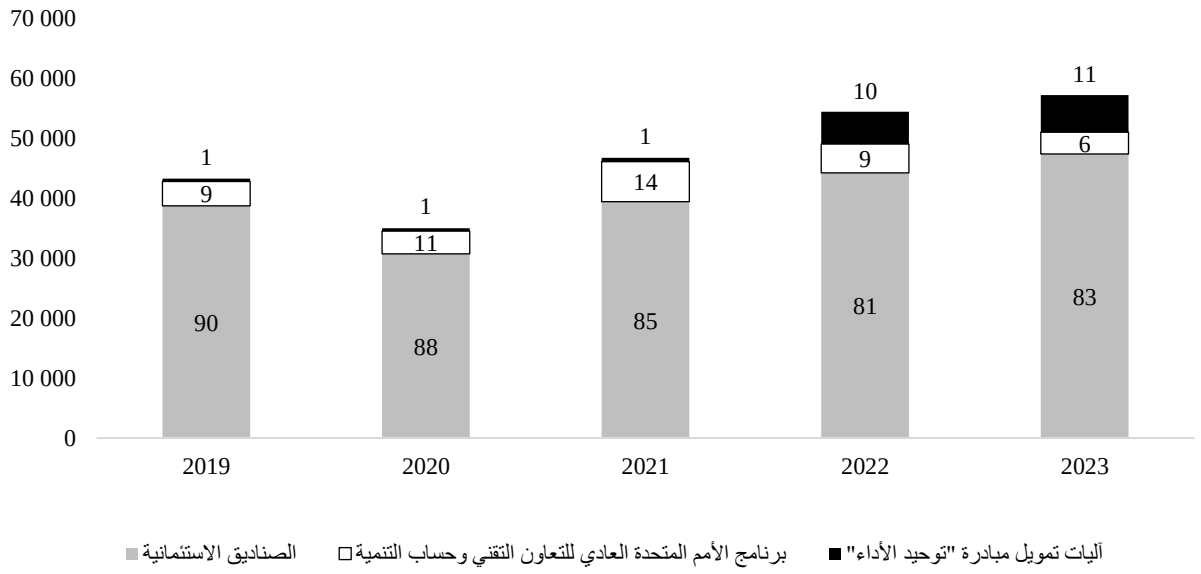

المصدر: الأونكتاد.

ألف- النفقات حسب نوع المشروع

25- تُنفَّذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد الأقاليمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2023، زادت النفقات تحت كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة. ومن حيث الحصة من مجموع نفقات التعاون التقني، لم تُلاحَظ أي تغييرات كبيرة بين عامي 2022 و2023. وانخفضت حصة المشاريع القطرية من 46,6 إلى 45,4 في المائة؛ وارتفعت حصة المشاريع الإقليمية إلى 18,4 في المائة؛ وارتفعت حصة المشاريع الأقاليمية إلى 36,3 في المائة (الشكل 5).

(3) انظر TD/B/WP/332/Add.2، الجدول 2.

الشكل 5

نفقات المشاريع كحصة من مجموع نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع

(بالنسبة المئوية)

(أ) **2022** (ب) **2023**

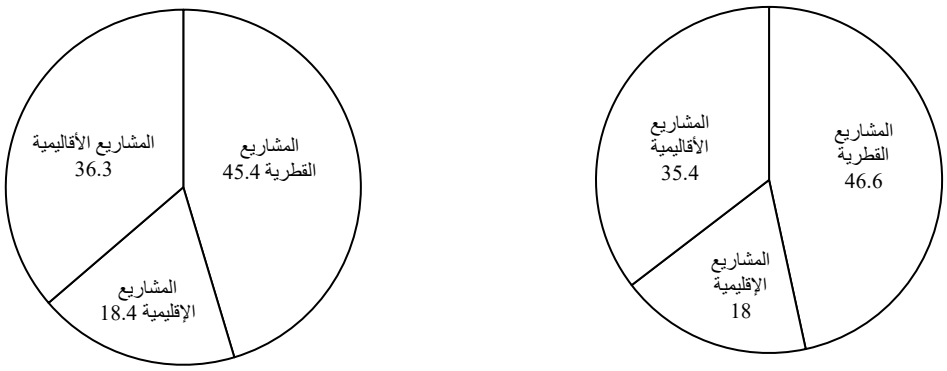

المصدر: الأونكتاد.

26- بعد زيادة كبيرة في عام 2022، وصلت النفقات في إطار المشاريع القطرية إلى 25,98 مليون دولار في عام 2023، بزيادة طفيفة قدرها 2 في المائة. وكانت معظم المشاريع القطرية ممولة ذاتياً، بأساليب منها الاستعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية، وركزت هذه المشاريع على تحديث الجمارك وإصلاحها وعلى إدارة الديون. وفي عام 2023، ساهم مبلغ 13,69 مليون دولار، أو 53 في المائة من النفقات في إطار المشاريع القطرية، في تنفيذ مشاريع في أقل البلدان نمواً.

27- وارتفعت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية بنسبة 7 في المائة، من 9,82 مليون دولار في عام 2022 إلى 10,51 مليون دولار في عام 2023، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة نفقات المشاريع الإقليمية في جميع المناطق باستثناء أفريقيا (لم يكن هناك أي مشروع إقليمي في أمريكا الشمالية في عام 2022 أو 2023).

28- والمشاريع الأقاليمية هي مشاريع مواضيعية يمكن أن تستفيد منها أكثر من منطقة جغرافية واحدة. وفي عام 2023، زادت النفقات في إطار هذه الفئة بنسبة 8 في المائة، لتصل إلى 20,78 مليون دولار. وقد أسهمت النفقات في إطار المشاريع الأقاليمية في تقديم مجموعة متنوعة من منتجات التعاون التقني.

باء- النفقات حسب المنتَج

29- مع الزيادة في إجمالي نفقات التعاون التقني في عام 2023، ازدادت النفقات في إطار منتجات التعاون التقني للأونكتاد البالغ عددها 28 منتجاً بنسبة 7 في المائة، لتصل إلى 51,98 مليون دولار، وهو ما يمثل 91 في المائة من التنفيذ السنوي للتعاون التقني (انظر الجدول). وظل نظام أسيكودا إلى حد بعيد أكبر مُنتَجات التعاون التقني، إذ مثل 47 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني في عام 2023. وتلا البرنامجَ نظامُ إدارة الديون والتحليل المالي والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، اللذان مثَّلا تباعاً 11 و10 في المائة من مجموع الأنشطة المنجزة. وعززت منتجات التعاون التقني الثلاثة الرئيسية جميع الأنشطة المنجزة في عام 2023، لا سيما نظام أسيكودا، بنسبة 12 في المائة؛ ونظام إدارة الديون والتحليل المالي،

بنسبة 7 في المائة؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بنسبة 8 في المائة. وتراوحت النفقات على تسعة منتجات بين 1 و5 في المائة من مجموع الأنشـــطة المنجزة لكل منها. وتمثل هذه النفقات مجتمعةً 19 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني. ومثلت المنتجات الـ 16 المتبقية أقل من 1 في المائة لكل منها من إجمالي الأنشـــطة المنجزة، بما في ذلك ثلاثة منتجات بدون نفقات في عام 2023 (تم إيقاف منتج "أدلة الاســتثمار" وتم إدراج العمل المتعلق به تحت منتج "تيســير الأعمال"). وســيتم دمج بعض المنتجات ذات النفقات الدنيا أو المنعدمة في النسخة المحدثة لمجموعة أدوات الأونكتاد.

نفقات التعاون التقني في عام 2023، حسب الموضوع والمنتج

المنتج	*أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة*	*النفقات، 2023 (بآلاف الدولارات)*	*الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)*
تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة			
استعراضات سياسات الاستثمار	8، 17	78	0,14
استعراضات سياسات الخدمات	8، 9، 17	–	0,00
استعراضات أطر السياسات التجارية	17	86	0,15
استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	9	34	0,06
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	8، 9، 17	5 869	10,25
أدلة الاستثمار	9، 17	–	0,00
التدابير غير الجمركية	3، 8، 17	1 336	2,33
المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي	10، 17	448	0,78
التجارة المستدامة والبيئة	12، 13، 14، 15	1 396	2,44
تشجيع الاستثمار وتيسيره	9، 17	461	0,80
التصدي لمواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود			
دعم الخروج من وضع أقل البلدان نمواً	8	105	0,18
نظام إدارة الديون والتحليل المالي	17	6 476	11,31
مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	9، 17	874	1,53
النفاذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والإشارات الجغرافية لأقل البلدان نمواً	8، 10، 17	5	0,01
كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	8، 9	–	0,00
خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والقادرة على الصمود	8، 9، 13، 14	135	0,24
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة			
استعراضات الأقران الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	8، 10	29	0,05
تيسير الأعمال	8، 16	2 772	4,84
تيسير التجارة	10، 16	1 245	2,17
أسيكودا – النظام الآلي للبيانات الجمركية	9، 15، 17	26 663	46,56
الإحصاءات	17	871	1,52
تمكين المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	12، 17	209	0,36

المنتج	*أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة*	*النفقات، 2023 (بآلاف الدولارات)*	*الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)*
الاستثمار والصحة العامة	3، 9	352	0,61
اتفاقات الاستثمار الدولية	17	20	0,04
سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	8، 9، 10، 12، 17	197	0,34
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم			
التجارة والنوع الاجتماعي والتنمية	5، 8	645	1,13
ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة	4، 8	716	1,25
التدريب من أجل التجارة	8، 9، 14، 17	952	1,66
		51 975	**90,75**

المصدر: الأونكتاد.

30- يكتسي التعاون التقني للأونكتاد، من حيث النفقات، أهمية كبيرة في تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي الهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والعمل اللائق؛ والهدف 9 المتعلق بإقامة البنى التحتية وتعزيز الصناعة وتشجيع الابتكار؛ والهدف 15 المتعلق بحماية الحياة في البر وترميمها وتعزيزها؛ والهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وفي عام 2023، ساهم مبلغ يقدَّر بنحو 20,91 مليون دولار أو 37 في المائة من مجموع النفقات إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف 17؛ وساهم مبلغ 12,44 مليون دولار أو 22 في المائة من مجموع النفقات في تحقيق الهدف 9؛ وساهمت نسبة 16 في المائة في تحقيق الهدف 15؛ وساهمت نسبة 9 في المائة في تحقيق الهدف 8[(4)].

جيم- النفقات حسب المنطقة

31- في عام 2023، بلغت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية 36,49 مليون دولار، أي ما يمثل 64 في المائة من مجموع النفقات. ومن بين هذه النفقات، أُنفِق مبلغ 12,01 مليون دولار في أفريقيا، أي أقل بنسبة 11% من عام 2022. وبالتالي، انخفضت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أفريقيا من إجمالي نفقات التعاون التقني من 25 في المائة في عام 2022 إلى 21 في المائة في عام 2023 (الشكلان 6 و7). ولم تعوض زيادة النفقات في إطار عدة منتجات مثل التجارة، والنوع الاجتماعي والتنمية، ومساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز، والاستثمار والصحة العامة، والتجارة المستدامة، والبيئة انخفاض التنفيذ في إطار منتجات أخرى، ولا سيما تيسير التجارة، والإحصاءات، وتيسير الأعمال، والتدابير غير الجمركية.

(4) انظر TD/B/WP/332/Add.2، الجدول 5.

الشكل 6

نفقات التعاون التقني على المشاريع الإقليمية والقطرية، حسب المنطقة

(بآلاف الدولارات)

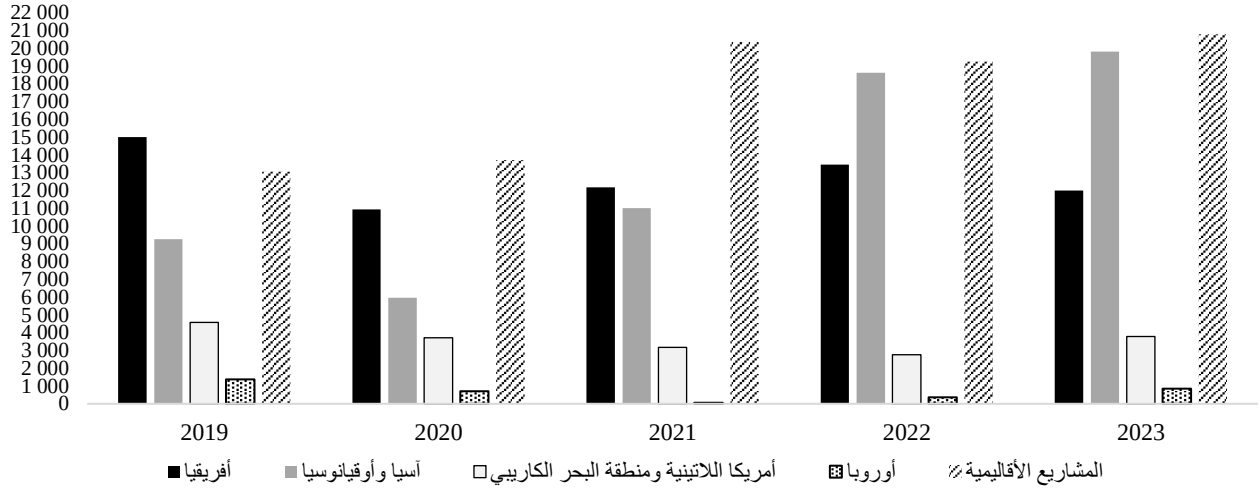

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: في عام 2023، بلغ إجمالي النفقات في أمريكا الشمالية 795 22 دولاراً.

الشكل 7

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

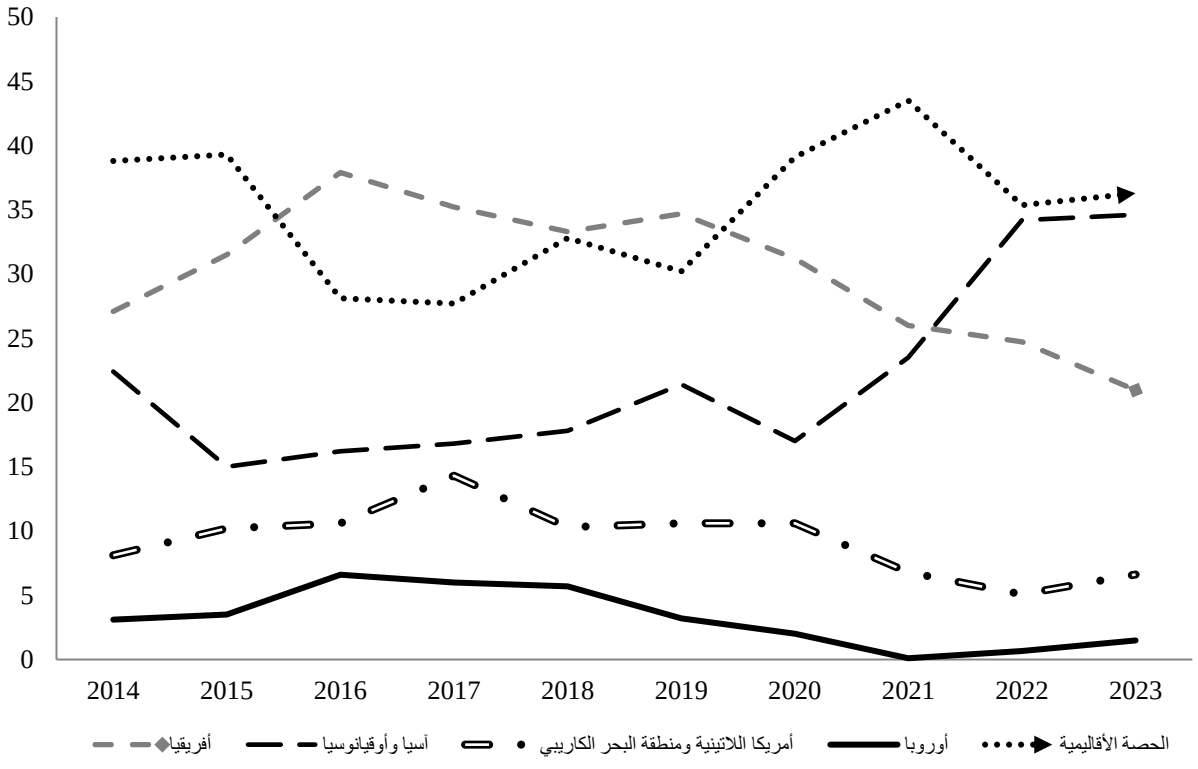

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: لا تُؤخذ في الاعتبار إلا النفقات المتكبدة على المشاريع الإقليمية والقطرية، ولا ترد في الجدول حصة أمريكا الشمالية لأن مجموع النفقات في المنطقة بلغ 795 22 دولاراً في عام 2022.

32- وبعد عامين من الزيادة، ارتفعت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في آسيا وأوقيانوسيا، في عام 2023، بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 19,82 مليون دولار. وزادت الحصة المقابلة من مجموع النفقات زيادة طفيفة لتصل إلى 35 في المائة. وفي عام 2023، زادت النفقات في إطار العديد من المنتجات في المنطقة، ولا سيما نظام أسيكودا، الذي سجل زيادة بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي، وهو ما يمثل 79 في المائة من النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في آسيا وأوقيانوسيا.

33- وبعد ثلاث سنوات من الانخفاض، انتعشت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتصل إلى 3,79 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 37 في المائة مقارنة بعام 2022. وارتفعت الحصة المقابلة من إجمالي النفقات من 5 في المائة في عام 2022 إلى 7 في المائة في عام 2023، أساساً بقيادة برنامج أسيكودا، الذي استحوذ على 93 في المائة من النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2023. وزادت نفقات أسيكودا بنسبة 68 في المائة في المنطقة مقارنةً بعام 2022.

34- وازدادت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا بأكثر من الضعف في عام 2023، لتصل إلى 0,85 مليون دولار، أي ما يمثل 1,5 في المائة من إجمالي النفقات، أساساً لتنفيذ مشروع إقليمي لدعم المفاوضات المتعلقة بإصلاح آلية تسوية المنازعات لحل الحواجز غير الجمركية بين أطراف اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، بالإضافة إلى مشاريع أسيكودا في ألبانيا وجمهورية مولدوفا.

35- وفي أمريكا الشمالية، سُجِّلت في عام 2023 نفقات قيمتها 795 22 دولاراً تتعلق بتنفيذ مشروع أسيكودا في سان بيار وميكلون.

دال- نفقات دعم أقل البلدان نمواً

36- لا تزال أقل البلدان نمواً مجموعة تحظى بالأولوية في إطار أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وبعد أن وصلت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً إلى مستوى ارتفاع قياسي في عام 2022، انخفضت بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 23,95 مليون دولار في عام 2023، لكنها بقيت أعلى بنسبة 15 في المائة من متوسط السنوات الخمس للفترة 2018-2022. ومثَّل ذلك 42 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني في عام 2023، بعد أن كان يمثل 49 في المائة في عام 2022 (الشكل 8). ومن هذه النفقات، كان مبلغ 13,69 مليون دولار، أو ما نسبته 57 في المائة، يتعلق بتنفيذ مشاريع قطرية في أقل البلدان نمواً تشمل منتجات مثل نظام أسيكودا ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.

الشكل 8

نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً

(بآلاف الدولارات وبالنسبة المئوية)

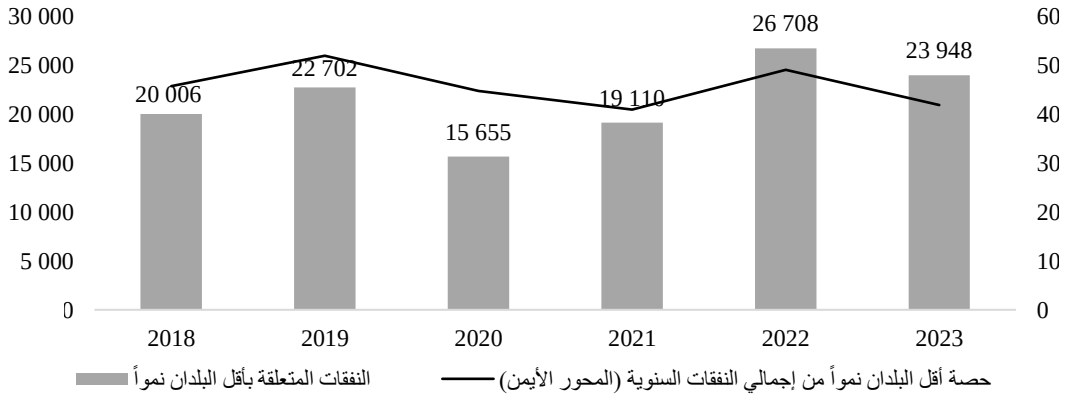

المصدر: الأونكتاد.

37- وفي عام 2023، واصل الأونكتاد، بتمويل من الإطار المتكامل المعزز، تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات المؤسسية إلى أقل البلدان نمواً. ففي إطار مشروع إقليمي بشأن النقل العابر والنقل والتجارة، مثلاً، تم تحسين التنسيق بين البلدان المستفيدة لتنفيذ برنامج عملي للنقل العابر بتوقيع وزراء التجارة والنقل في بنين وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر على إعلان رباعي بشأن التقارب القانوني للأطر المتعلقة بالنقل والوساطة والنقل العابر والتجارة، لتعزيز التجارة الإقليمية في غرب أفريقيا. وقد لاحظت البلدان المستفيدة من تنفيذ برنامج لتنمية القدرات لوكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً فائدة هذا التنفيذ وأهميته.

38- وفي عام 2023، لم يتلق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً سوى مساهمة من البرتغال (21 575 دولاراً). ويحد الافتقار إلى التمويل المستدام من نطاق الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها لدعم أقل البلدان نمواً، على الرغم من أن الدول الأعضاء تطالب بشكل متزايد بإعطاء الأولوية للأنشطة التي تفيد هذه المجموعة، كما أنه يعيق قيام الأونكتاد بوضع برنامج أكثر منهجية وطويل الأجل لدعم أقل البلدان نمواً. ويشجع الأونكتاد البلدان المتقدمة النمو وغيرها من الشركاء الإنمائيين على تقديم مزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستئماني المخصص لصالح أقل البلدان نمواً، إن كانوا في وضع يتيح لهم القيام بذلك.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

1- مشاركة الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

39- واصل الأونكتاد، في عام 2023، جهوده الرامية إلى المشاركة مع نظام المنسقين المقيمين ومواءمة أنشطة التعاون التقني للأونكتاد مع أهداف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يسعى إلى جعله ملائماً للغرض المنشود، لدعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في تنفيذ خطة عام 2030[(5)]. ويمكن للأونكتاد أن يقدم خبرته الفريدة في مجال التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، مما يضيف قيمة إلى عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويساهم بفعالية في التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

40- وفي عام 2023، كان الأونكتاد، بفضل تعزيز الروابط مع الكيانات المنضوية تحت المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، منخرطاً في 39 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وشارك في وضع 18 تحليلاً قطرياً مشتركاً. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، مثلاً، سُلِّط الضوء على المساعدة المقدمة من الأونكتاد في النتائج الرئيسية لإطار التعاون القطري التي قدمها المنسق المقيم في سياق تقييم إطار التعاون الإنمائي المستدام. واستمرت إمكانية حصول الأونكتاد على موارد الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المتاحة على الصعيد القطري في اتجاه تصاعدي. وفي عام 2023، تلقى الأونكتاد مخصصات قدرها 2,89 مليون دولار من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، بما في ذلك من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بالمقارنة مع 2,04 مليون دولار في عام 2022 و1,43 مليون دولار في عام 2021.

(5) انظر https://reform.un.org/content/un-development-system-reform-101.

41- وعمل الأونكتاد على الاستفادة بشكل أفضل من نظام المنسق المقيم لزيادة مواءمة مشاريع التعاون التقني مع أطر التعاون. وواصل موظفو الأونكتاد الاستفادة من التدريب المنتظم أو المواد الإعلامية التي تهدف إلى تعريفهم بنظام المنسقين المقيمين، وتيسير التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمساهمة في أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة. وفي عام 2023، أُدمجت الأنشطة التنفيذية للأونكتاد في خطط العمل المشتركة لأطر التعاون في 39 بلداً. وعزز الأونكتاد الإبلاغ عن نتائج أنشطة التعاون التقني على الصعيد القطري على منصة الأمم المتحدة للمعلومات على نطاق المنظومة، حيث قدم مدخلات للتقارير مباشرة على المنصة أو بشكل غير مباشر من خلال مكاتب المنسقين المقيمين في 22 بلداً، وساهم بشكل فعال في تحقيق نتائج متكاملة. ولمساعدة مديري المشاريع في الأونكتاد على فهم أفضل لطريقة تصميم الأنشطة القطرية وتنفيذها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قدم الأونكتاد مشورة مصممة خصيصاً لهذا الغرض، ويسّر الاتصالات مع مكاتب المنسقين المقيمين وقدم التدريب. ومن المقرر تنظيم التدريب على نطاق الأونكتاد في النصف الثاني من عام 2024.

42- وقد زاد الأونكتاد من إمكانية الوصول إلى الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، ومع ذلك فإن الأموال التي يتلقاها تقل عن المستوى المخصص لبعض الوكالات المقيمة الكبيرة. وسيواصل الأونكتاد الدعوة لخبرته الفريدة من نوعها والمشاركة بنشاط مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، ومديري الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، والكيانات المنضوية تحت المجموعة المشتركة بين الوكالات، لكي يتمكن الأونكتاد من زيادة حصته من التمويل في إطار الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وتوسيع نطاق المشاركة في أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيواصل الأونكتاد أيضاً تزويد مديري المشاريع بالمعارف والأدوات اللازمة لتحسين المشاركة مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في وضع الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري وتنفيذها والإبلاغ عنها.

2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

43- جاء في وثيقة مافيكيانو نيروبي أن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليلات، وتقديم المساعدة التقنية، ما زالت تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية، وأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط وتعزيز التكامل بين هذه الأركان[6]. ويشدد عهد بريدجتاون على أن يواصل الأونكتاد عمله من خلال الأركان الثلاثة، بناءً على وثيقة مافيكيانو نيروبي واستناداً إلى تحليل السياسات في عهد بريدجتاون[7].

44- وفي عام 2023، واصل الأونكتاد تدعيم أوجه التآزر بين أركان عمله الثلاثة. فعلى سبيل المثال، استند تصميم مشروع التعاون التقني المعنون "تعبئة الموارد من أجل اتفاق بيئي جديد: شراكات في آسيا من أجل عقد من العمل في عصر جائحة كورونا" إلى المناقشات التي جرت في بحوث الأونكتاد وفي الاجتماعات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق الجديد وبشأن دور السياستين المالية والصناعية. وولّدت مخرجات المشروع مدخلات في عامي 2022 و2023 *لتقرير التجارة والتنمية*. وفي عام 2022، ساهمت نتائج المشروع في المناقشات التي جرت في الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون

(6) انظر TD/519/Add.2، الفقرة 92.

(7) انظر TD/541/Add.2، الفقرة 127.

في الميدان الاقتصـــادي، وفي عام 2023، دعمت نتائج المشـــروع عملية التفاوض في لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتلوث البلاستيكي.

45- وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الاســتدامة والتقارير المتعلقة بالأهداف، ســاهمت الخبرات والدروس المستفادة في إطار المشروع المتعلق بأطر السياسات التمكينية للإبلاغ عن استدامة المنشآت والتقارير المتعلقة بالأهداف في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في المناقشـــات التي جرت في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاســبة والإبلاغ وفي المنشـــور المعنون *"معالجة تحديات الإبلاغ عن الاستدامة: دليل السياسات"*، الصـادر في عام 2023. وقد حظيت الشـراكات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تم إنشاؤها نتيجة لتنفيذ المشروع، بتقدير الدول الأعضاء باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة. واستناداً إلى نتائج المشروع واستجابةً للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء لبناء القدرات في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، صُـمِّم مشروع جديد في عام 2023 وسيُنفَّذ في الفترة 2024-2027، لتعزيز قدرات أصـحاب المصـلحة من القطاعين العام والخاص في مجال الإبلاغ عن الاسـتدامة ومواصـلة تعزيز الشراكات الإقليمية.

3- التعاون بين الشُعب وبين الوكالات

46- في سـياق إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تعمل أفرقة مشـاريع الأونكتاد بشـكل متزايد على إدماج التعاون بين الشُعب وبين الوكالات في تصميم مشاريع التعاون التقني وتنفيذها. وهذه الشراكات الداخلية والخارجية مهمة من أجل تجميع الخبرات التقنية وتعبئة موارد إضافية والوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز أوجه التآزر بين الأنشـطة التنفيذية للأونكتاد التي دعمت وسـتواصـل دعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030 وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

47- واســتمر البرنامج المشـــترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا: التدريب من أجل التجارة، الجزء الثاني، الذي بدأ في عام 2017، في الظهور كواحد من أكبر المشـــاريع المشـــتركة بين الشُعب. وفي عام 2023، استمر البرنامج في تقديم التدريب والمشورة التقنية لدعم أنغولا في تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي والربط بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وقد مكّن البرنامج، الذي تقوده شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصـــة، أربع شُـــعب من توحيد أدائها في عدد من مجالات التجارة والتنمية التي تهم أنغولا، وساهم في تحسين تنسيق السياسات وصياغتها وتنفيذها من خلال الجمع بين 23 وزارة ومؤسـسـة عامة وخاصـة. وفي عام 2022، اختير البرنامج باعتباره قصـة نجاح عالمية في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، وكان مصـدر إلهام للمبادرة الشـديدة التأثير المسـماة "التحول من أجل التجارة" لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.

48- وفي مجال الإحصـاءات، واصـلت دائرة الإحصـاءات العامة وبرنامج التدريب من أجل التجارة، في عام 2023، توحيد الجهود في تقديم دورتين للتعلم الإلكتروني حول إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وثمة طلب كبير على هذه الدورات من قبل البلدان النامية، كما أن هناك إقبالاً متزايداً عليها من قبل المشاركين من البلدان المتقدمة النمو. وفي عام 2023، تم تدريب 494 2 مشاركاً من 174 اقتصاداً (42 في المائة منهم من النساء)، وبلغت نسبة الرضا 90 في المائة.

49- وفي عام 2023، كان هناك عدد من حالات التعاون بين الوكالات. فعلى ســبيل المثال، يدعم نظام إدارة الديون والتحليل المالي نهجاً منسـقاً ومتناسـقاً مع مقدمي المسـاعدة التقنية الآخرين في مجال إدارة الديون، مثل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية، لتجنب الازدواجية وتبادل أفضل الممارسات. وفي عام 2023، شملت الإجراءات تبادل المعلومات بانتظام بشأن أنشطة المساعدة

التقنية وتنظيم حلقات عمل مشتركة والمشاركة في الأحداث. ولضمان التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، عزز البرنامج تبادل المعلومات مع مكاتب المنسقين المقيمين، وتعاون في عام 2023 مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك من خلال الدعم اللوجستي المستمر وإدارة الموظفين المحليين في ثلاثة بلدان لفريق تطوير النسخة 7 من نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

4- الطلبات الواردة من البلدان النامية

50- وفقاً للبيانات المستقاة من قاعدة بيانات طلبات الأونكتاد (الداخلية) في 18 حزيران/يونيه 2024، تلقى الأونكتاد 67 طلباً رسمياً للتعاون التقني من 42 بلداً وثلاث منظمات إقليمية ودولية في عام 2023. وكان المنتجان اللذان تلقى بشأنهما أكبر عدد من الطلبات هما التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك. وفي الفترة 2019-2023، تلقى ما مجموعه 224 طلباً يستوجب تمويلاً، ومن بين هذه الطلبات، كانت المنتجات الثلاثة التي سجلت أكبر عدد من الطلبات التي تستوجب تمويلاً هي استعراضات سياسات الاستثمار، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك.

51- وتعبئة الأموال أمر أساسي في معالجة الطلبات العالقة. وقد واصل الأونكتاد بنشاط استكشاف مصادر تمويل جديدة مع تعزيز قاعدة التمويل القائمة. فالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مثلاً، ظلا يستفيدان من دعم المانحين الأساسيين ويثيران الاهتمام بين المانحين الجدد. وفي عام 2023، انضمت أستراليا إلى ألمانيا والسويد وسويسرا ومملكة هولندا كعضو خامس في المجلس الاستشاري للمانحين الأساسيين للبرنامج. والتزمت أستراليا ومملكة هولندا بتمويل غير مخصص بقيمة 3 ملايين دولار أسترالي و6 ملايين دولار أمريكي، على التوالي، لدعم البرنامج في الفترة 2023-2026. وانضمت نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي إلى أستراليا في دعم برنامج الاقتصاد الرقمي في المحيط الهادئ. ومولت ترينيداد وتوباغو ذاتياً مشروعاً جديداً بشأن تقييم لجاهزية التجارة الإلكترونية سيبدأ في عام 2024. وشهد الأسبوع الإلكتروني 2023 بداية تعاون الأونكتاد مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي.

52- ولتلبية الطلبات الواردة من البلدان النامية بشكل أفضل، قام الأونكتاد بتكييف طريقة بناء القدرات، من خلال تقديم دعم شامل يتراوح بين حلقات عمل حضورية وافتراضية وهجينة ودورات تعلم إلكتروني. وازداد عدد حلقات العمل الافتراضية ودورات التعلّم الإلكتروني منذ تفشي الجائحة، مما ساعد على خفض التكاليف والوصول إلى جمهور أوسع. وشملت البرامج والمشاريع التعلم الإلكتروني كجزء لا يتجزأ من بناء القدرات، بما في ذلك برامج التعاون التقني الرائدة مثل نظام آسيكودا وبرامج أصغر حجماً، بما في ذلك دورات تدريبية راسخة عبر الإنترنت مثل تلك المتعلقة بإدارة الموانئ والتجارة والنوع الاجتماعي، فضلاً عن دورات حول تيسير التجارة والتدابير غير الجمركية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وسياسة المنافسة. ولتسهيل وصول الدول الأعضاء، أنشأ الأونكتاد بوابة للتعلم الإلكتروني لتوفير مدخل للوصول إلى مجموعة واسعة من موارد التدريب المتصلة بالتجارة عبر الإنترنت.

5- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

53- عرف عمل الأونكتاد المتعلق بوضع إطار نتائج شامل، بما في ذلك مؤشرات الأداء، تقدماً مطرداً في عام 2023. وفي نهاية عام 2023، تم تحديد وقياس نظرية التغيير وإطار النتائج الذي يشمل الأركان الثلاثة ومؤشرات الفترة 2021-2023. وفي الخطوة التالية، سيصبح الإبلاغ عن مؤشرات أداء رئيسية مختارة لجميع مشاريع المساعدة التقنية إلزامياً، للمساعدة في ضمان الاتساق في الإبلاغ عن

النواتج والنتائج الشاملة والسماح بتحديد واضح لمساهمات المشاريع في أهداف الأونكتاد، أي التحولات الأربعة المحددة في عهد بريدجتاون.

54- وعلى مستوى المشاريع، بالإضافة إلى إدماج الإطار المنطقي في جميع مشاريع التعاون الفني، بُذِلت جهود لتعزيز تنفيذ التوصيات والإصلاحات المتعلقة بالسياسات من قبل المستفيدين. وفي عام 2023، أُجرِيت استعراضات التنفيذ أو تم الشروع فيها، وتم تطوير أو استخدام أدوات مختلفة على الإنترنت لتعزيز رصد التقدم المحرز في التنفيذ ودعم التنفيذ. فعلى سبيل المثال، بدأ الأونكتاد، في عام 2023، فيما يتعلق باستعراضات الأقران الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك، أول تقييم لتنفيذ التوصيات الصادرة منذ عام 2018؛ وفيما يتعلق باستعراضات سياسات الاستثمار، قام الأونكتاد بتقييم تنفيذ التوصيات في 21 اقتصاداً، بما في ذلك استعراضان أجريا في عام 2023، وأظهر التقييم أن أكثر من 550 توصية نُفِّذت حتى ذلك التاريخ، مع إتاحة مصفوفة تنفيذ للبلدان المستفيدة لتعزيز تتبع الإصلاحات وتعزيز المساءلة؛ وفيما يتعلق بتيسير التجارة، تم الآن نشر أداة تتبع إصلاح تيسير التجارة في حوالي 25 بلداً وساهمت هذه الأداة بشكل فعال في تحسين تنفيذ التزامات تيسير التجارة.

55- وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، صدر، في عام 2023، الاستعراض الثالث للتنفيذ وتم تطوير أداة جديدة هي أداة تعقب إصلاح التجارة الإلكترونية، التي تتيح تتبع تنفيذ المهام، والإبلاغ عن التقدم المحرز في النواتج المحددة زمنياً، وتيسير رصد جهود تعبئة الموارد، من أجل تحسين رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمات جاهزية التجارة الإلكترونية في البلدان الشريكة. وعلى مستوى البرنامج، نظراً للخطة البرنامجية الجديدة للفترة 2024-2027، أُعِدت خطة رصد وتقييم محدثة، بما في ذلك إدخال تحسينات مثل إعطاء الأولوية للمؤشرات التي تركز على النتائج، وإدراج مزيد من المؤشرات النوعية، عند الاقتضاء، وهدف الاستفادة بشكل أفضل من قاعدة بيانات الأونكتاد للإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، من أجل تحسين رصد الآثار والنتائج.

6- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

56- ينظر الأونكتاد إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كقضية شاملة يجب إدماجها في جميع مشاريع التعاون التقني. وفي عام 2023، أكمل الأونكتاد مشروعاً مشتركاً بين الشُعب وبين الوكالات، بقيادة دائرة الإحصاءات، بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي في التجارة، وهو مشروع مهم لتصميم سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وفي إطار هذا المشروع، جمعت ستة بلدان رائدة في منطقتين، للمرة الأولى، مؤشرات تقيس المساواة بين الجنسين في التجارة الدولية. وفي عام 2023، أصدر الأونكتاد منشور *"مبادئ توجيهية تجميعية لقياس إحصاءات النوع الاجتماعي في التجارة"* الذي يهدف إلى دعم البلدان المهتمة. وستسهم نتائج المشروع في إصدار الأونكتاد في عام 2024 أول مجموعة بيانات عالمية للمؤشرات الرئيسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في التجارة، وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أدلة الإحصاءات التجارية للأمم المتحدة كجزء من التحديثات في عام 2025.

57- وبُذِلت جهود من قبل العديد من أفرقة مشاريع الأونكتاد لإدماج البعد الجنساني في مشاريع التعاون التقني التي لم يكن هدفها الأساسي المساواة بين الجنسين. ففي إطار مشروع بشأن الاستراتيجيات المتماسكة لتنمية القدرات الإنتاجية نفذته شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في الفترة 2020-2023، مثلاً، أُدمِجت الاعتبارات الجنسانية في الأنشطة على النحو التالي: تشجيع السلطات وجهات التنسيق في البلدان المستفيدة على إدراج النساء في قائمة المرشحين لحلقات العمل؛ وإدراج جلسات عن النوع الاجتماعي في حلقات العمل ودعوة خبيرات باعتبارهن من أهل الرأي؛ وإصدار

تقرير بحثي شامل في مجال السياسات حول كيفية تسخير الإمكانات الجنسانية للتحول الإنتاجي. وقد جعلت هذه الجهود الحوارات في حلقات العمل أكثر شمولاً وإنتاجية، وساهمت أيضاً في نجاح المشروع.

58- وقد استمر تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في التعاون التقني من خلال إطار النتائج الشامل والمؤشرات. ويتضمن إطار نتائج الأونكتاد مؤشراً على مستوى النواتج يعكس تزايد حصة النساء المدربات من خلال أنشطة بناء قدرات التي يضطلع بها الأونكتاد، وقد تم جمع البيانات في إطار هذا المؤشر في الفترة 2021-2023 للدورات التدريبية التي تقيس مشاركة المرأة. وسيكون الإبلاغ عن هذا المؤشر إلزامياً بالنسبة لجميع مشاريع المساعدة التقنية، مما يوفر بيانات أكثر دقة وشمولاً في جميع تدريبات الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، تتصل النتيجة التالية بالمساواة بين الجنسين وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: "سياسات التجارة والاستثمار والتنمية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني وتعزز المساواة بين الجنسين والإدماج الجنساني".

7- تحديث مجموعة أدوات الأونكتاد

59- في إطار تحديث مجموعة أدوات الأونكتاد، أُدرِجت برامج جديدة ودُمِجت البرامج القائمة ذات المستويات المنخفضة من الإنفاق أو الطلب، مما أدى إلى خفض عدد البرامج، وبالتالي تعزيز تركيز دعم التعاون التقني للأونكتاد. وأعيد تجميع البرامج تحت أربعة عناوين مواضيعية جديدة لتسهيل عملية تحديد البرامج ذات الأهمية على أصحاب المصلحة والمستفيدين. وأُدرِجت فروع جديدة مع حزم من البرامج والبرامج الإقليمية، إلى جانب وصلات تؤدي إلى التحولات الأربعة في إطار عهد بريدجتاون. ومن المتوقع إصدار النسخة المحدثة بحلول نهاية عام 2024.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

60- يسلط هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل "توحيد الأداء"، بإنجاز مبادرات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتقوم المجموعة المشتركة بين الوكالات بتنسيق مشاركتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتوفر وسيلة مناسبة لتطوير طرائق متسقة مشتركة بين الوكالات للمساعدة في التجارة والقضايا المتعلقة بالتجارة، من أجل دعم البلدان المستهدفة بشكل أفضل في تحقيق خطة عام 2030.

61- وعلى الصعيد الوطني، شارك الأونكتاد، في عام 2023، في أطر الأمم المتحدة الـ 39 التالية للتعاون من أجل التنمية المستدامة:

(أ) أفريقيا (شرقاً وجنوباً وغرباً ووسطاً): إثيوبيا، وأوغندا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وغابون، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق؛

(ب) الدول العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: العراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وميانمار؛

(د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومنغوليا؛

(هـ) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي، وجامايكا، وغواتيمالا، وكوبا، وهايتي.

62- أما على المستوى الإقليمي، فقد واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات الاتصال مع المديرين الإقليميين لمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين واللجان الإقليمية. ففي عام 2023، مثلاً، عزز الأونكتاد شراكته داخل المجموعة المشتركة بين الوكالات في سياق إطار التعاون الإنمائي المستدام المتعدد البلدان لمنطقة البحر الكاريبي.

63- وعلى الصعيد العالمي، واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات تطوير مبادرات لزيادة الوعي بقيمتها المضافة داخل منظومة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف خطة عام 2030 بشكل جماعي. وفي عام 2023، واصل الأونكتاد تعزيز شراكته مع منظمة التجارة العالمية من خلال تقديم دورات تدريبية متقدمة عن السياسات للمندوبين ومع منظمة العمل الدولية من خلال إلقاء محاضرات كجزء من برنامج درجة الماجستير في إدارة التنمية في المركز الدولي للتدريب في تورينو بإيطاليا.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

64- في عام 2023، ظل التعاون التقني للأونكتاد يفي بالتزاماته، كما يتضح من الرقم القياسي الجديد الذي بلغ 57,27 مليون دولار أمريكي في نفقات التعاون التقني. وانتعشت الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمت تعبئتها للتعاون التقني في عام 2023 لتصل إلى 49,90 مليون دولار، وهو ثاني أعلى مستوى منذ عام 2018، وأدنى فقط من المستوى القياسي الذي بلغ 51,23 مليون دولار في عام 2021. وتدل هذه الإنجازات على ثقة المانحين وقدرة الأونكتاد على الحفاظ على مستويات عالية من الإنجاز على مر الزمن.

65- والمجتمع الدولي مدعو، قبل ست سنوات من الموعد النهائي المحدد في عام 2030، إلى الإسراع في تحقيق خطة عام 2030. ويمكن لخبرة الأونكتاد في التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة أن تؤدي، أكثر من أي وقت مضى، دوراً هاماً في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل الأونكتاد، استناداً إلى خبرته الممتدة على مدى 60 عاماً في دعم البلدان النامية، تقديم التعاون التقني بطريقة مرنة ومبتكرة، بما في ذلك من خلال الجمع بين طرائق تقديم مختلفة، لتحسين تلبية احتياجات الاقتصادات النامية، ولا سيما الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة، إلى المساعدة التقنية.

66- ولا يزال هناك العديد من الطلبات التي لم يتم تلبيتها بسبب قيود التمويل. وعلى الرغم من زيادة التمويل الطوعي في عام 2023، لا تزال الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للتعاون التقني متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. ويدعو الأونكتاد مزيداً من الجهات المانحة إلى أن تقدم للتعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به، مثل المساهمات المتعددة السنوات الأقل تخصيصاً. ويمكن أن يساعد ذلك الأونكتاد على تخطيط أنشطة التعاون التقني بشكل أفضل، والاستجابة السريعة للطلبات الواردة من البلدان النامية، وتحسين التآزر في عمله.

67- وقد أدت المشاركة النشطة من جانب الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحقيق نتائج. وفي عام 2023، بلغت الموارد المالية التي تم تلقيها والأموال التي تم إنفاقها في إطار آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" أعلى مستوياتها التاريخية. ولتعزيز النتائج، سيعمل الأونكتاد على زيادة الاستفادة من الشراكات التي أقيمت من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وتعزيز المشاركة في عملية تخطيط المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة على الصعيد القطري، وزيادة المشاركة مع نظام المنسقين المقيمين في تصميم مشاريع التعاون التقني وتنفيذها.